



البنك المركزي المصري

بيان صحفي ١٦ يونيه ٢٠١٦

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٦ يونيه ٢٠١٦ رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الى ١١,٧٥% و ١٢,٧٥% على التوالي، ورفع سعر العملية الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل الى ١٢,٢٥% وزيادة سعر الائتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس أيضا ليصل إلى ١٢,٢٥%.

ارتفع الرقم القياسي العام الشهري لأسعار المستهلكين بنحو ٣,٠٥% في مايو ٢٠١٦ مقابل ارتفاعاً شهرياً قدره ١,٢٧% خلال أبريل ٢٠١٦. في حين ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام الى ١٢,٣% في مايو من ١٠,٢٧% في أبريل ٢٠١٦. ويعتبر أعلى معدل سنوي للتضخم العام منذ مايو ٢٠١٥. ويرجع معظم التطورات الشهرية الى التأثيرات الموسمية بمناسبة شهر رمضان الكريم وصددمات العرض التي ادت الى ارتفاعات متفاوتة في اسعار السلع الغذائية وعلى الأخص الأرز الذي ارتفع بنسبة ١٨% وساهم بنسبة ٠,٥ نقطة مئوية في التضخم الشهري فضلاً عن ارتفاع اسعار الخضروات والفاكهة بالإضافة الى تعديل أسعار السلع المحددة ادارياً (وعلى الأخص الأدوية) والتي ساهمت بنسبة ٠,٤% في التضخم الشهري. كما ان تعديل سعر الصرف في مارس ٢٠١٦ كان له تأثير جزئي على التضخم الشهري. وفي ذات الوقت سجل التضخم الأساسي المعد من قبل البنك المركزي المصري معدلاً شهرياً قدره ٣,١٥% في مايو ٢٠١٦ مقابل معدل قدره ١,٢٤% في أبريل ٢٠١٦. ويعتبر اعلى معدل شهري للتضخم الأساسي منذ يناير ٢٠٠٨. وارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي الى ١٢,٢٣% في مايو من ٩,٥١% في أبريل ويعتبر اعلى معدل منذ فبراير ٢٠٠٩.

وقد تأثر الناتج المحلي الإجمالي سلباً بالقطاعات المحلية والخارجية، حيث ساهم الطلب المحلي بنسبة ٤,٨ نقطة مئوية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٤,٥% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، على الرغم من مساهمة صافي الطلب الخارجي بنسبة سالبة قدرها -٠,٣ نقطة مئوية. وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاع، فإن قطاع الخدمات هو

الأعلى مساهمة في الناتج وعلى الأخص قطاع التشييد والبناء ، في حين كانت مساهمة قطاع السياحة سالبة. بالإضافة الى ذلك، فقد استمر نمو الناتج مدعوماً بكل من قطاع التجارة الداخلية ، الزراعة ، والحكومة ، في حين ساهم قطاع الصناعة بنسبة سالبة ، ويرجع ذلك أساساً الى الانكماش المستمر في نشاط الاستخراجات، بالإضافة الى المساهمة السالبة في الصناعات غير البترولية.

وفي ضوء ما تقدم وبعد تقييم المخاطر المحيطة والنظرة المستقبلية للتضخم، قررت لجنة السياسة النقدية رفع أسعار العائد لدى البنك المركزي المصري.

وترى لجنة السياسة النقدية أن رفع المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي من شأنه الحد من توقعات التضخم.

وتؤكد لجنة السياسة النقدية على أهمية اتخاذ اجراءات الضبط المالي وكذا اتخاذ اجراءات اصلاحية للحد من تفاقم الدين المحلي وارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة والتي تشكل ضغوطاً تضخمية على الاقتصاد، حيث ان استقرار معدلات التضخم سيؤدي الى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة. كما ستتابع عن كثب كافة التطورات الاقتصادية وأثرها على توقعات التضخم، ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي والعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg